

Al-Zaytouna Centre
for Studies & Consultations



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات

حلقة نقاش

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة

الجلسة الأولى

رؤية حركة حماس لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

مقدم الورقة: أ. أسامة حمدان

فندق كورال سويتس - بيروت - لبنان

الخميس 28 حزيران / يونيو 2012

رؤية حركة حماس لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

أسامة حمدان*

بسم الله الرحمن الرحيم

منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تحرك الشعب الفلسطيني كغيره من الشعوب في المنطقة في مواجهة الاحتلال، ووعى الشعب الفلسطيني كذلك خطورة المشروع الصهيوني، ورغم حداثة عهد الفلسطيني بالتنظيم السياسي أو الحزبي إلا أن القضية التي شغلت الرأي العام والسلوك الشعبي الفلسطيني تركزت على إنهاء الاحتلال ومواجهة الهجرة اليهودية وتبعاتها من الاستيلاء على الأرض وبناء المستوطنات وغيرها. ورغم تبلور حالة وطنية مع نهاية العشرينات (المؤتمر العربي الفلسطيني 27 / 1 / 1919م)، إلا أن هذه الحالة لم تكن قادرة على تأطير الشعب الفلسطيني بشكل عام، وخاضت الهيئة العربية العليا وجناحها العسكري معركة عام 1948 دون امتلاك الحد الأدنى من القدرة العسكرية التي من شأنها مواجهة قوات المنظمات الصهيونية التي تحولت لاحقاً إلى جيش الكيان الصهيوني.

وفي أعقاب عام 1948 عاش الشعب الفلسطيني مرحلة من الفراغ السياسي، رغم وجود الهيئة العربية العليا، الأمر الذي أفقد الشعب الفلسطيني فرصة الإعلان عن دولته على ما لم يُحتل من أرض فلسطين والعمل من أجل استعادة ما تم احتلاله، فتم ضم الضفة إلى الأردن، وخضعت غزة لحكم عسكري مصري مباشر.

لم تطل هذه المرحلة، فقد بدأت تتبلور في منتصف الخمسينيات حركات ثورية ونضالية لغاية محددة لخصها شعار "التحرير والعودة". وواكبها كذلك إنشاء م.ت.ف في إطار النظام الرسمي العربي، والتي ووجهت برفض من القوى الفلسطينية الصاعدة، التي ما لبثت أن اندرجت في إطارها في أعقاب هزيمة حزيران 1967.

* مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس.

المشروع الوطني الفلسطيني:

لعل الإجابة على هذا السؤال قبل عام 1974 كانت سهلة بل كان من العار أن لا يعرف فلسطيني أن المشروع الوطني هو "التحرير والعودة" غير أنها بعد عام 1974 أصبحت إجابة تحتاج إلى كثير من الفذلكة في ظل الكلام عن "إقامة الدولة على أي جزء محرر من الأرض"، وخطاب عرفات في الأمم المتحدة "فلا تسقطوا غصن الزيتون من يدي"، وصارت الإجابة على هذا السؤال أكثر صعوبة.

غير أن اتفاق أوسلو وضع المشروع الوطني الفلسطيني في مأزق حقيقي؛ الاعتراف بـ"إسرائيل"، واعتبار ما تم احتلاله عام 1948 أرضاً إسرائيلية، وأن سقف ما يطالب به الفلسطينيون هو ما تم احتلاله عام 1967، مع استعداد لتبادل في الأراضي.

وبدل أن تظل حالة العداء قائمة باعتبار أن التحرير لم يتم، تحول الأمر إلى تنسيق أمني ضد المقاومة لدرجة تنفيذ تعليمات إسرائيلية محددة في إطار نظرية "الفلسطيني الجديد".

منذ عام 1992 بدا واضحاً وجود تيارين سياسيين لجهة التعاطي مع القضية والاحتلال. تيار رأى أنه لا بد من حل سياسي ينشئ في نهاية المطاف دولة فلسطينية في سياق موقف دولي ووفق القرارات الدولية، والتيار الثاني يرى أن الحل يكمن بالمقاومة بكل أشكالها حتى إنهاء الاحتلال. وأن العدو لا يتراجع ولا ينكفي دون ضغط المقاومة. وأن القرارات لا يمكن أن تجد طريقها للواقع ما لم تتابع بشكل صحيح جامع.

ومع المضي قدماً في مسار التسوية كان هذا التباين يزداد ومعه تتسع الفجوة، وزاد من عمقه انتخابات عام 2006 التي أطلقت تغييراً فعلياً في النظام السياسي الفلسطيني الذي كان قائماً على نظام الحزب الواحد. فإذا به يجد نفسه أمام تعدد قادر على إنجاز تداول للسلطة باختيار شعبي، وبغض النظر عن التدايعات الكثيرة لهذا الأمر، إلا أن ما يهمننا هو التركيز على أن هذا الحدث أدى إلى انقسام فلسطيني حاد، كانت له تداعياته على كلا التيارين.

فمشروع التسوية الذي كان معطلاً وكان الإسرائيلي يناور به، قبل عام 2006 أصابه جمود ثم انسداد كبير ولا أفق في تجاوزه خاصة أن تيار التسوية يفاوض وهو منزوع من كل أسباب الضغط والقوة في مواجهة الكيان الصهيوني.

أما مشروع المقاومة الذي بدا قادراً على الضغط الجاد على الكيان الصهيوني ففقد جزءاً كبيراً من هذه القدرة في الضفة بسبب الملاحقة الأمنية التي تتكامل مع أجهزة العدو وجيشه، وفي غزة لاعتبارات إدارة شؤون القطاع لا سيما بعد عدوان 2008-2009

إن ما سبق يمثل توصيفاً للحالة، التي يمكن تلخيص أسباب الأزمة فيها بالنقاط التالية:

1. غياب المرجعية الوطنية الموحدة:

والمرجعية الوطنية المقصودة هنا مرجعية الاختيار الشعبي والتي لا بد أن تشمل كل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبذلك تصبح القيادة الوطنية تحت طائلة المساءلة أمام الشعب الفلسطيني.

ولا شك أن الوصول إلى هذا الواقع (المرجعية الوطنية) يحتاج ابتداءً إلى تسليم كل القوى بالشراكة في إدارة الصراع وقيادة المشروع الوطني على قاعدة التحرير والعودة.

2. الأداء التكتيكي بدل الاستراتيجي:

لعل أكبر وأهم صفة طبعت أداء م.ت.ف ثم السلطة لاحقاً أنها ركزت على الأداء التكتيكي الذي يخضع لظروف الواقع وضغوطه وإملاءاته. وبرزت كل أداء لا يبدو منسجماً مع مشروع التحرير على أنه تكتيك لا بد أن يتم تفهمه، لكنها في ذات الوقت لم تكن تهتدي ببوصلة استراتيجية عنوانها التحرير والعودة وتقرير المصير.

وهكذا قفزت من التحرير الكامل إلى مشروع النقاط العشر (دولة على أي جزء محرر من الوطن) ومنه إلى مشروع تسوية دون بندقية، ثم إلى الاتفاق الأردني الفلسطيني عام 1984 (الأرض مقابل السلام)، ثم التفاوض على الانتفاضة عام 1988 (إعلان الدولة: اعتراف بـ"إسرائيل" ونبذ العنف) ثم شطب الميثاق (كادوك) ثم مدريد فأوسلو وما تلاها من اتفاقات لم توصل حتى للحد الأدنى رغم كل التنازلات، بل لم يحصل الفلسطينيون

على اعتراف بهم كشعب (لنرى الثورة تنتقل من مشهد الكفاح ضد العدو إلى مشهد الغرام بالعدو واستجداء رضاه).

3. إخضاع الواقع الوطني للإرادة الإسرائيلية:

إن نقل سلطة القيادة من م.ت.ف إلى السلطة الفلسطينية أخضع كل أوراق القوة الفلسطينية للإرادة الصهيونية، ومكنها من القدرة على الجانب الفلسطيني من خلال ما يلي:

• التأثير على القرار القيادي:

منذ أوصلو ودخول القيادة إلى غزة ثم انتقالها إلى رام الله، خضعت قرارات القيادة وحساباتها للضغط الإسرائيلي المباشر. وهو واقع لا يزال قائماً بل ويتصاعد (مثال ذلك تصريح أبو مازن: أنا محتاج تصريح من جندي إسرائيلي لمغادرة رام الله).

• إمكانات البقاء:

حكومة السلطة تعمل تحت الاحتلال ولا مال دون رضاه، ولا تحرك ميداني دون موافقته، وهي بهذا الاعتبار مشلولة دون السماح لها بالعمل إسرائيلياً، وهي بشكل أعمق لا نستطيع العمل فيما يخالف رغبات العدو وأوامره بل إن الحكومة بذاتها لا بد أن تكون مقبولة لدى الاحتلال وداعميه وإلا فلن يتعامل معها (ولذا قُبل سلام فياض لرئاسة الوزراء ومن قبله أبو مازن).

• أما الأمن فهو بيد العدو، ولا أمن فلسطيني، ومقياس نجاح الأمن مرتبط بمدى قهر المقاومة ومنعها من ممارسة دورها وملاحقة كوادرها وجمهورها. ولا بد من التخلص من كل صاحب ماضي نضالي في هذه الأجهزة (من خلال التقاعد) وتحت عنوان صناعة (الفلسطيني الجديد). وفي حالة لم تلتزم هذه الأجهزة بدورها المطلوب إسرائيلياً فإنها ستكون تحت طائلة العقاب بكل درجاته.

• الاختلاف في تعريف المشروع الوطني الفلسطيني:

من الواضح أننا اليوم نقف أمام تعريفات مختلفة للمشروع الوطني، تبدأ من إنهاء الاحتلال وتنتهي عند فريق التسوية للتعايش مع حالة الاحتلال، وربما تذهب عند البعض لمجرد العيش لذات العيش.

ودون الحديث عن كثير من التفاصيل يمكن القول أن مشروع أي أمة أو شعب يقع تحت الاحتلال لا بد أن يكون "إنهاء الاحتلال والتخلص منه".

في الأولويات:

يمكن تلخيص الأولويات في عناوين محددة:

(1) الاتفاق على تعريف وتحديد المشروع الوطني الفلسطيني؛

"تحرير - مصالحة - دولة احتلال نعيش في كنفها!!!"

وهذا سيؤدي إلى تركيز قضايا الصراع بشكل أدق وخوض المعارك الحقيقية، ويرسم كذلك المسار الاستراتيجي للقضية.

(2) ترتيب البيت الفلسطيني وتوحيد القيادة:

بما يشمل من استعادة كل الشعب الفلسطيني إلى المشروع الوطني، وإعادة بناء م.ت.ف. واعتبار السلطة جزءاً من عملها. وتحرير م.ت.ف. من السلطة ومن هيمنة الاحتلال.

(3) إطلاق مشروع مقاومة شامل في مواجهة الاحتلال شعبياً - سياسياً - إعلامياً... وصولاً إلى المقاومة المباشرة والمسلحة بكل أدواتها ضد الاحتلال.

(4) تقويم تجربة التفاوض، من شأنه إعادة توجيه المسار العام للقضية الفلسطينية.

(5) استعادة الدور العربي والإسلامي على المستويين الرسمي والشعبي.

(6) استعادة الدعم الدولي للقضية الفلسطينية.

وما لم يحدث ذلك فستستمر الأزمة ويستمر المأزق الفلسطيني.

وهذا كله يعني حتمية وضرورة إعادة ترتيب الأولويات في المشروع الوطني الفلسطيني.

❖ بين المقاومة والتسوية:

تسود جدلية لدى فريق التسوية تقول "إن 62 عاماً من القتال لم تؤد إلى شيء فيما أدت التسوية إلى عودة عشرات الآلاف إلى الوطن"، وهو منطق يسهل الرد عليه بالقول "إن عشرين عاماً من التسوية ساهمت في هدم مسار طويل من النضال والمقاومة، وفتحت الباب لتطور سريع في مشاريع الاستيطان وتهويد القدس وجدار الفصل العنصري علاوة على دخول قضية اللاجئين في متاهة".

وحتى لا نستغرق في جدل من هذا النوع فإن المطلوب، الإجابة على سؤال مركزي مهم:

ما هو المشروع الأصيل لمن يقع شعبه ووطنه تحت الاحتلال؟ والجواب ببساطة متناهية، التخلص من الاحتلال.

ولو أضفنا سؤالاً بسيطاً آخر، وهو كيف يمكن التخلص من الاحتلال؟ فإن الجواب حتماً سيكون بالمقاومة بكل أشكالها.

فماذا عن التسوية؟ خاصة وأن من الجريمة أنه لا يتم استثمار المقاومة بعمل سياسي؟ (كما يردد فريق التسوية).

وهنا لا بد من الصراحة فإن التسوية ليست عملاً سياسياً ينجز أهدافاً وطنية، بل هي استسلام وارتهان لإرادة العدو. وهذا يقود إلى أنه لا بد من إنهاء مشروع التسوية، والخروج منه إلى رحاب المقاومة.

وإن كان بالإمكان تعداد حسنات النظر رغم امتلاكه عيناً واحداً، فهي بالتأكيد لا تجعل من فاقد إحدى عينيه مبصراً بكلتا العينين.

لقد أخذت التسوية فرصتها وفشلت، ولم تقدم للشعب الفلسطيني شيئاً، والأسوأ أن أحداً لم يتوقف للحظة من أجل تقويم المسيرة. إن الأخطر في كل مسار التسوية أنه ربط أصحاب المشروع بالكيان الصهيوني وسخرهم ضد المشروع الوطني المقاوم.

❖ م.ت.ف تقويمها وتفعيل دورها:

لعل من نافلة القول أن م.ت.ف قد فرغت من مضمونها لصالح السلطة، وتكاد تقتل رغم كل الجهود لإعادة بنائها، والسر الوحيد في الإبقاء عليها هو الحاجة لتوقيع الاتفاق النهائي باسمها. وليس المقام ذكر سلبيات وإيجابيات م.ت.ف، بل المطلوب اليوم تفعيل دورها وتطويره لتكون إطاراً جامعاً بحق للشعب الفلسطيني حيثما وجد.

وأهم خطوة في هذا السياق أن يكون المجلس الوطني منتخباً بإرادة شعبية فلسطينية حرة أما الخطوة الثانية فهي تفعيل مؤسسات م.ت.ف لتصبح أكثر استقراراً وقدرة على التعاطي مع نظيراتها على المستوى الدولي.

❖ في البدائل:

أولاً: تقويم السلطة وجعلها رافعة وطنية:

لقد ثبت بالواقع العملي أن السلطة لا تستطيع في وضعها الراهن لا تستطيع أن تكون رافعة للمشروع الوطني، بقيود الاتفاقيات التي يفرضها العدو وداعميه على الجانب الفلسطيني، وبإحاق السلطة به فضلاً عن كم التنازلات الهائل.

لقد دعا البعض لحل السلطة فكان الرد وهل تريدون استعادة الاحتلال!!؟

إن النجاح في بناء حالة تُخرج السلطة من دورها الوظيفي لصالح الاحتلال أمر مطلوب، وعلى هذا الأساس فإن من أهم البدائل هو: إعلان استقلال السلطة لتصبح دولة فلسطينية مستقلة على كل الأرض التي قبلتها مرجعيات التسوية، وخوض معركة لبسط سلطة الشعب الفلسطيني، بكل أدواتها. وحتى لا نتوتر كثيراً أمام العواقب فإن الاحتمالات (السيناريوهات) المتوقعة ستكون ثلاثة:

(1) قيام الاحتلال باجتياح الضفة على شاكلة ما حصل عام 2002 وهو سيناريو مستبعد في ظل الظروف الراهنة لا سيما البيئة الإقليمية المتحركة والمليئة بالغضب الجماهيري والمستعدة للذهاب إلى أقصى الأرض للدفاع عنه.

(2) انقلاب الأجهزة الأمنية بدعم إسرائيلي على قيادة السلطة وتشكيل سلطة لحدية جديدة، وهذا يعني مواجهة بين هذه الأجهزة والشعب بأسره والقوى الفلسطينية كافة، وعليها أن تختار.

(3) تحرك دولي فاعل لفرض حل، لا بد أن يتم فيه الإقرار بسيادة وسلطة الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين.

ثانياً: تطوير آليات صناعة القرار الوطني الفلسطيني وتقليل تأثيرات السياسة الدولية السلبية عليها:

ضمن الآليات التالية:

- (1) آلية تنشئ قيادة تستند إلى شرعية شعبية حقيقية (سبق الحديث عنها).
- (2) آلية تعالج الموضوع المالي في إطار مشروع المقاومة، حتى لا نظل خاضعين لإملاءاته.
- (3) إخراج مؤسسة القرار القيادي من دائرة الهيمنة الإسرائيلية وتتلخص في جملة واحدة "إقامة القيادة خارج سلطة الاحتلال".
- (4) تحويل دور الأجهزة الأمنية إلى داعمة للمقاومة (مواجهة مع الاحتلال وأذنابه).

ثالثاً: الاستفادة من التحولات الجارية في المنطقة:

هذه التحولات تنطوي على فرص وتحديات بالنسبة للمنطقة وللشعب الفلسطيني وقضيته. وما دام الأمر كذلك فيجب ألا نقف موقف المتفرج فقط وعلينا أن نخطو خطوات عملية لتحقيق ذلك، وفيما يلي ما يمكن اعتبارها من أهم الخطوات:

1. إعادة تقديم المشروع الوطني للأمة: فلا بد أن يكون المشروع الوطني منسجماً مع الأمة، وعلينا أن ننقل من سياسة يا وحدنا إلى سياسة يا أمتنا، ومن سياسة التوريث إلى سياسة التكامل، ومن سياسة الحد الأدنى إلى سياسة رفع السقف لصالح المصالح الوطنية. وهذا يعني باختصار العودة إلى الميثاق القومي لـ م.ت.ف وليس وثيقة الأسرى فقط.
2. استعادة دور الأمة: وهو أمر لا بد من تحقيقه وركيزته المصالحة والاتفاق على المشروع الوطني.
3. الانحياز للأمة واختياراتها وعدم الوقوف ضدها.
4. عدم التورط في معارك جانبية.
5. العمل مع الجميع في أمتنا من أجل منع وقوع فتنة في الأمة (سواء كانت طائفية أو مذهبية أو عرقية)، وتقديم قضية فلسطين وقضية الصراع مع العدو الصهيوني كقضية جامعة للأمة.

❖ خاتمة:

إن المشهد المنظور في الواقع الفلسطيني يضعنا أمام خيارين:

- (1) إعادة بناء الواقع الفلسطيني على قاعدة مشروع التحرير والعودة، وهذا الذي سيخرج القضية من مأزقها.
 - (2) الاستمرار في التجاذب الداخلي، وهذا يعني مزيداً من الخسائر. وهنا لا بد من التأكيد أن مأزق فريق المقاومة يختلف تماماً عنه مأزق فريق التسوية.
- فمأزق فريق التسوية هو مأزق الذي يتدحرج هاوياً، أما مأزق فريق المقاومة فهو مأزق الذي يتسلق جبلاً صعب التضاريس لكنه رغم ذلك يصعد. وشتان بين المأزقين.